



جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
IMAM ABDULRAHMAN BIN FAISAL UNIVERSITY

وكالة الجامعة للابتكار وريادة الأعمال
Vice Presidency for innovation & entrepreneurship

وثيقة سياسة الملكية الفكرية

بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

المقدمة

الغرض من هذه الوثيقة هو عرض سياسة الملكية الفكرية الخاصة بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل. وتشمل هذه السياسة تشجيع الإنتاج العلمي وتنظيم ملكية وإدارة وتقسيم إيرادات الملكية الفكرية الناتجة عن التسويق التجاري. تدرك جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل أهمية حقوق الملكية الفكرية حيث إنها تلبي التزامها بنقل المعرفة العلمية والدراية التقنية والاكتشافات من أجل المنفعة العامة المجتمعية والاقتصادية.

تهتم جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل بتشجيع المخترعين المحتملين عن طريق حماية حقوق الملكية الفكرية وتقاسم المنفعة العلمية والمالية الناتجة عن تطوير التسويق التجاري للملكية الفكرية وتوفير هذه السياسة إرشادات وتوجيهات للتسويق التجاري ولحماية وإدارة الملكية الفكرية الخاصة بالجامعة. ويمكن حماية الملكية الفكرية من خلال مختلف براءات الاختراع وحقوق المؤلف وحقوق قواعد البيانات والعلامات التجارية والأسرار التجارية والصور المشفرة ذات الصلة وحماية الأصناف النباتية والقوانين والاتفاقيات الأخرى الخاصة بالملكية.

ومالم يذكر خلاف ذلك، لا يجب تفسير هذه السياسة على أنها تحد من قدرة جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل على الوفاء بالتزاماتها بموجب أي منحة أو عقد أو اتفاقية مع طرف ثالث من أي نوع. وإن الغرض من هذه السياسة هو أن تتوافق مع قوانين الملكية الفكرية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، وبما يتسق مع الاتفاقيات والقوانين الدولية، ويجب تفسيرها وفقاً لذلك.

صُممت هذه السياسة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التالية:

1. المساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل من خلال تشجيع نقل التقنية والمعرفة العلمية النابعة من الجامعة بما يسهم في التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.
2. تشجيع إجراء الأبحاث التطبيقية من خلال تزويد مبتكري الجامعة بفرص وحوافز مالية ومعنوية.
3. ضمان الجودة العلمية من خلال برامج تشجيع تدعم حماية الملكية الفكرية ومن خلال إمكانيات التسويق التجاري المحتملة بشكل معقول.



4. توفير مبادئ توجيهية بسيطة ومرنة لتسهيل وتشجيع النقل الفعال للتقنية.
5. تحصيل الإيرادات لتوفير التمويل لمزيد من الأنشطة البحثية والعلمية في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل.

تنطبق هذه السياسة على مجتمع جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل ويتعين أن تكون شرطاً لما يلي: (أ) التوظيف، (ب) التحاق الطلاب بالجامعة، (ج) حق الدخول والالتحاق بالجامعة والإذن به بما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر، الزائرين، الزملاء الباحثين، الاستشاريين، الباحثين ممن قد يشارك في الأبحاث في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل أو يستخدم موارد جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل و/أو منشأتها.

1. الأسماء المختصرة (المستخدمة في النسخة العربية)

الجامعة: جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
السياسة: سياسة الملكية الفكرية

2. التعريفات

مجتمع جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل: يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل (أو مراكزها وفروعها)، ومن في حكمهم، وموظفيها وإدارييها واستشارييها وطلابها (وخريجي الجامعة الذين عملوا إبتاعهم داخل الجامعة خلال فترة دراستهم) والشركاء الآخرون الذين قد يشاركون في أبحاث جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل و/أو يستخدمون أموال تسهيلات أو موارد جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل.

التسويق التجاري: يقصد به أي شكل من أشكال استغلال الملكية الفكرية بما في ذلك التنازل عن الملكية الفكرية والترخيص والاستغلال الداخلي داخل الجامعة والتسويق التجاري من خلال أي مؤسسة متفرعة.

المعلومات السرية: تتضمن المعلومات والافصاحات عن حقوق الملكية الفكرية لجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل والوثائق القانونية ونتائج البحوث والمعلومات التجارية التابعة للجامعة التي قد تكون لها قيمة تجارية أو قانونية عند حجبها بسرية تامة.



نفقات التطوير: جميع نفقات الجامعة النثرية التي تتكبدها من أجل الأبحاث (بعد تسجيل براءة الاختراع) والتقييم، والصيانة، والتسويق التجاري، والحماية القانونية، والتسويق التجاري للملكية الفكرية للجامعة، دون أن تقتصر على أي ضرائب أو رسوم حكومية أو إجراءات مالية من جانب الجامعة أو ضدها.

إجمالي الإيرادات: جميع المبالغ المالية التي تحصلها جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل نظير بيع، تأجير، نقل، إحالة للملكية الفكرية وجميع رسوم إصدار الرخصة، والرسوم الإدارية، وحصص رأس المال المدفوعة للجامعة من قبل المرخص له بالملكية الفكرية.

الملكية الفكرية: الحقوق المعنوية أو التجسيد الفعلي لأي عمل أو اختراع. الاختراع: يشمل أي اكتشاف، أو اختراع، أو عملية، أو طريقة، أو تركيبة، أو مادة، أو معرفة تقنية، أو تصميم، أو آلة، أو برمجيات وأدوات الحاسب الآلي، أو تطور تكنولوجي، أو مادة بيولوجية، أو سلالة، أو نبات، أو مادة كيميائية، أو تنوع، أو استزراع أي كائن حي، أو منتجات طبية مثل العقاقير الطبية والأجهزة، أو تقنيات أو أدوات أو سجلات أو أبحاث، ويتضمن أي جزء أو تعديل أو ترجمة أو امتداد لهذه العناصر.

اللجنة الدائمة للملكية الفكرية: هي اللجنة الدائمة للملكية الفكرية في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل المشكلة بقرار من رئيس الجامعة.

رئيس لجنة الملكية الفكرية: رئيس اللجنة الدائمة للملكية الفكرية المعين من رئيس الجامعة، وكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال.

مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية: مكتب براءة الاختراع بالجامعة والمسئول عن تلقي طلبات الإفصاح والمعلومات اللازمة لتقييم الاختراعات المقدمة من المخترعين وتقديمها إلى مكاتب براءات الاختراع المناسبة سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، وتسويق تلك الاختراعات وما يترتب على ذلك من منح تراخيص وغيرها.

نقل الملكية الفكرية أو التسويق التجاري: ومن الممكن أن يتم استغلال الملكية الفكرية بعدة طرق، على سبيل المثال: الترتيبات الخاصة بحقوق النشر (مثل عقود النشر)، تراخيص البراءات، تراخيص البرمجيات، حقوق لنماذج صناعية، المشاريع المشتركة والشركات المتفرعة.



صافي الإيرادات: قيمة الإيرادات بعد خصم نفقات التطوير.

المبتكر: هو المخترع، أو المبدع، أو المؤلف أو أي منتج آخر للملكية الفكرية من أعضاء مجتمع جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل أو من يتأهل كمخترع أو مؤلف بموجب قوانين الدولة التي تقدم فيه جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل طلباً بالحماية القانونية للملكية الفكرية.

الجهات المتفرعة: يقصد بها أي كيان ينشأ بغرض استغلال الملكية الفكرية النابعة من الجامعة.

الجامعة: يقصد بها جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل المشار لها في هذه الوثيقة.

موارد الجامعة: يقصد بها أي شكل من الأموال أو التسهيلات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: المعدات، المواد الاستهلاكية، المعلومات، المكتبات، الموارد البشرية التي توفرها جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل على نحو مباشر أو غير مباشر.

العمل: يتضمن أي مواد محمية بحقوق الابتكار والتأليف والطبع والنشر، مثل المطبوعات، البرمجيات، قواعد البيانات، المواد السمعية والبصرية، الرسوم البيانية للدوائر الكهربائية، البيانات التقنية، الرسومات الهندسية والمعمارية، المحاضرات، المؤلفات الموسيقية، اللوحات، الأعمال الفنية الأخرى، المنتجات الطبية مثل العقاقير الطبية، الأجهزة، التقنيات، أو الأدوات، أو التطبيقات الحاسوبية.

3. سياسة الإدارة

1-3 سياسة الإدارة العليا.

1-1-3 يتولى رئيس الجامعة السلطة الإشرافية العليا في كافة الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية.

2-1-3 يتولى وكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال مسؤولية إدارة سياسة الملكية الفكرية للجامعة وكل الأمور الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية.



2-3 اللجنة الدائمة للملكية الفكرية.

ويتمثل دورها الرئيس في الإدارة السليمة للملكية الفكرية وفقاً للسياسة التي وضعتها الجامعة لتيسير حمايتها واستغلالها تجارياً. وتضم في عضويتها أعضاء ممن لهم معرفة وخبرة في مجال الملكية الفكرية والملمين بسياسات وقوانين الملكية الفكرية محلياً وعالمياً ويمثلون مسارات الجامعة التخصصية المختلفة. ويتعين أن يعلن كل عضو/عضوة للجنة الملكية الفكرية بعدم تضارب مصالحه/مصلحتها مع أيّاً من القرارات المتعلقة بالتسويق التجاري للمنتج/المنتجات الناشئة عن الملكية الفكرية.

تتشكل اللجنة برئاسة وكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال بقرار من رئيس الجامعة، ويتم تعيين الأعضاء بناءً على ترشيح رئيس اللجنة لمدة عامين.

تُعَد اللجنة مسؤولة عن أداء الواجبات المذكورة أدناه:

- السعي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.
- اقتراح التعديلات على سياسة الملكية الفكرية.
- توفير التفسيرات لهذه السياسة.
- توليد دعم تمويلي جديد من خلال استغلال الملكية الفكرية.
- تقييم المجالات المختلفة لحماية الملكية الفكرية.
- تقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجامعة بشأن تنفيذ سياسة الملكية الفكرية وتقديم توصيات بغرض تحقيق أهداف الجامعة على نحو أفضل.
- مراجعة إرشادات تنفيذ السياسة وإجرائاتها.
- تيسير المساعدة لكل المجالات المتعلقة بالملكية الفكرية.
- ضمان الامتثال للإطار القانوني الخاص بالملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية.

2-3 رئيس لجنة الملكية الفكرية

- يعتبر رئيس لجنة الملكية الفكرية مسؤولاً عن تنفيذ المسؤوليات التالية بناءً على توصية من اللجنة الدائمة للملكية الفكرية، ويقع ضمن مهامه:
- الإشراف على تنفيذ سياسة الملكية الفكرية بالجامعة.
 - الإشراف على آلية وإجراءات طلبات الملكية الفكرية التي تم الإفصاح عنها في الجامعة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
 - الإشراف على الحماية والتسويق التجاري للملكية الفكرية التي تم الإفصاح عنها.



- تقديم التوصيات المناسبة لحماية الملكية الفكرية التي تم الإفصاح عنها للجنة الدائمة للملكية الفكرية.
- التنسيق مع المجلس العلمي لضمان التزام الجامعة بسياسات الملكية الفكرية.
- إبلاغ رئيس الجامعة عن إجمالي وصافي العائدات الناتجة عن الملكية الفكرية للجامعة.
- الإشراف على الحفاظ على سجلات كافية للملكية الفكرية التي تم الإفصاح عنها واتفاقية نقل المعرفة.

3-3 مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية

- ويعد مسئولاً عن أداء الواجبات المذكورة أدناه:
- تلقي طلبات الإفصاح والمعلومات اللازمة لتقييم الاختراعات (الابتكارات) من المخترعين (المبتكرين).
- التقييم المبدئي للاختراعات المقدمة.
- فحص ومراجعة طلبات براءات الاختراع وتقديم تقرير دوري للجنة الدائمة للملكية الفكرية حول إنجازات المكتب.
- مراجعة مدى صلاحية الأبحاث المنشورة سنوياً لدى الجامعة والرسائل العلمية والمشاريع الطلابية للحصول على براءة الاختراع.
- التأكد من مدى توافر الوثائق اللازمة وما إذا لزم تواجد نتائج معملية أو تصاميم محدده وغيرها.
- بحث إمكانية منح براءات الاختراع بمساعدة الجهات الاستشارية ذات العلاقة.
- إرسال الاختراعات المقدمة وفقاً للتقييم المبدئي.
- توجيه الاختراعات وفقاً لدراسة سوقية أولية يعدها المكتب وباستشارة لجنة الملكية الفكرية وتوصياتها بتحديد مكتب براءة الاختراع المناسب لتسجيلها وفقاً للقيمة الاقتصادية للاختراع.
- الحفاظ على سجلات كاملة ضمن نظام معلوماتي مميكن للملكية الفكرية التي تم الإفصاح عنها.
- إتاحة نظام معلوماتي بما يضمن كفاءة وفعالية العمليات الإدارية واتخاذ القرارات المتعلقة بتلك المعلومات والإحصائيات ووفقاً للحاجة.
- السعي إلى حماية الملكية الفكرية وبما يتناسب مع مكتب براءة الاختراع الذي سيتم تسجيل الاختراع به سواء داخل المملكة أو خارجها.
- متابعة جميع الأمور المتعلقة بالتعريف بالحماية للملكية الفكرية ومتابعة إجراءات تسجيل براءات الاختراع لدى مكاتب الاختراع المناسبة.



- إدارة وتسوير التسويق التجاري للملكية الفكرية بمساعدة شركاء متخصصين محليين ودوليين في هذا المجال.
- طلب المساعدة القانونية عند الحاجة لذلك في الأمور التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر التسويق التجاري وإجراءات التراخيص.
- التوصية بمواصلة أو إيقاف دفع رسوم صيانة الاختراعات الدورية وفق مبررات وأسس واضحة بالاستشارة مع ذوي الاختصاص وعرضها على صاحب الصلاحية.

4. المسائل القانونية المتعلقة بتطبيق السياسة

4-1 قبل أي نشاط بحثي، يتعين على منسوبي الجامعة والطلاب (سواء الطلاب الجامعيين أو طلاب الدراسات العليا) توقيع اتفاقية مُلزمة لهم بسياسة الملكية الفكرية. كما يتوجب على أساتذة الجامعة المشرفين على الأنشطة البحثية التأكد من تنفيذ الاتفاقية السابق ذكرها قبل مباشرة الأنشطة.

4-2 يتوجب على اللجنة الدائمة للملكية الفكرية ضمان آلية خضوع جميع المبتكرين المحتملين، في حالة لم يكونوا جزءاً من مجتمع الجامعة، لنطاق سياسة الملكية الفكرية هذه أثناء فترة انتسابهم للجامعة.

4-3 يحق للجامعة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه أي انتهاك لسياسة الملكية الفكرية أو أي اتفاقية متفرعة عنها.

5. الملكية وحقوق الملكية الفكرية

5-1 ملكية جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل

ما لم تكن هناك اتفاقيات خطية أخرى محددة وصالحة قانونياً، قبل أو بخلاف لما هو منصوص عليه في هذه السياسة، يتعين أن تكون الجامعة المالك الوحيد والحصري لجميع الممتلكات الفكرية التي نشأت أو أنتجت من جانب جميع أعضاء مجتمع الجامعة خلال فترة تواجدهم في الجامعة وتستمر هذه الملكية حتى عند انتهاء تعاقدهم مع الجامعة، والتي تتعلق بنشاطهم الأكاديمي، أو بعقد توظيفهم أو الذي نشأ بموجب عقد بينهم وبين الجامعة أو بين الجامعة وطرف ثالث (أطراف ثالثة).



2-5 التنازل عن حقوق الملكية الفكرية للجامعة

بوجود أسباب معقولة وتوصية من اللجنة الدائمة للملكية الفكرية، فإنه يجوز للجامعة التنازل عن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وبقرار من رئيس الجامعة أو من يفوضه. ويتعين أن تكون مسؤولية النظر في أي طلبات نقل للحقوق من الجامعة إلى المبتكر (المبتكرين) أو أي طرف ثالث على سبيل المثال منوطة بتوصية اللجنة الدائمة للملكية الفكرية. بعد ذلك، تقدم اللجنة الدائمة للملكية الفكرية تقاريرها بالرفض أو الموافقة على الطلب بناء على حكم كل حالة على حدة. في حالة موافقة رئيس الجامعة (أو من يفوضه) التنازل على ذلك، يتم إبلاغ المبتكر (المبتكرين) خطيًا وسيكون لهم حقوق حصرية عن الملكية الفكرية المتنازل عنها.

3-5 التنازل عن الحقوق لطرف ثالث

يجوز للجامعة في أي وقت التنازل عن حقوقها لأطراف ثالثة، مثل رعاية البحث أو شركاء التسويق التجاري أو غير ذلك بناء على توصية من اللجنة الدائمة للملكية الفكرية وبموافقة مجلس الجامعة.

4-5 المبتكرون المتابعون لأنشطة البحوث في المؤسسات الأخرى

قد يُطلب من المبتكر (المبتكرين) أو المبتكر المحتمل (المبتكرين المُحتملين) بمجتمع الجامعة توقيع اتفاقيات خاصة عند زيارة أو متابعة البحث أو الدراسة أو في الاتصال العلمي أو الباحثين، المتعاقدين في مؤسسات أخرى قد تؤثر مثل هذه الاتفاقيات على حقوق وسياسة الجامعة للملكية الفكرية. لذلك، يتعين وجود موافقة صريحة خطيًا لجنة الملكية الفكرية ورئيس الجامعة قبل توقيع أي مستند خارجي واتفاقيات تضمن حقوق الجامعة. ويحق للمبتكر (المبتكرين) التوقيع على الاتفاقية إذا لم يكن لها تأثير على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالجامعة التي تحكمها هذه السياسة، مع ضرورة وجود اتفاقية توقع من قبل المبتعث الموفد لضمان حقوق الجامعة، ضمن الشروط والضوابط التي يوقع عليها المبتعث قبل الابتعاث.

5-5 الباحثون الزائرون

يطلب من المبتكر الزائر (المبتكرون الزائرون) أو المبتكر المحتمل (المبتكرين المحتملين) نقل الملكية الفكرية التي تم إنشائها خلال فترة وجودهم في الجامعة إلى الجامعة. وسيتم التعامل مع أولئك الأفراد كما لو كانوا جزءًا من مجتمع الجامعة وعليه فهم خاضعون لهذه السياسة.



5-6 تنشأ الحقوق المسندة إلى المبتكر الأصلي (المبتكرين الأصليين) وفق حكم كل حالة على حدة فقط من قبل اللجنة الدائمة للملكية الفكرية كما هو مفصل في القسم 5-2.

5-7 حقوق الملكية الفكرية غير مستحقة للجامعة: في الحالات التالية، تعود حقوق الملكية الفكرية إلى المبتكر. وفي جميع هذه الحالات يتعين الإفصاح عن الملكية الفكرية وفقاً للمادة رقم (6) من هذه السياسة، ويتعين أن يتحمل المبتكر عبء الإثبات.

5-7-1 أي عمل أدبي أو اختراع أو أي نوع آخر من الملكية الفكرية نشأ قبل الانضمام إلى الجامعة.

5-7-2 الملكية الفكرية التي نشأت من قبل أعضاء مجتمع الجامعة في أوقاتهم الشخصية دون استخدام موارد الجامعة، شريطة أن تكون مثل هذه الملكية الفكرية خارج نطاق مجالات تخصصهم البحثي وخارج نطاق تعاقدهم مع الجامعة.

5-7-3 الملكية الفكرية التي نشأت من قبل الطالب، بشرط ألا تكون قد تطورت بالتعاون مع أعضاء آخرين من غير الطلاب في مجتمع الجامعة، أو يحكمها اتفاقية طرف ثالث، أو تم تطويرها من خلال استخدام موارد ومرافق الجامعة، بخلاف تلك الموارد العرضية المتاحة عموماً لجميع أعضاء مجتمع جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل.

6. سياسة حقوق النشر

6-1 العمل الطلابي: يتعين أن يكون العمل الذي يضطلع به الطلاب بوصفه جزءاً من مشروع أكاديمي في الجامعة أو الذي ينفذ بالتعاون مع أفراد مجتمع الجامعة من غير الطلاب تابعاً للجامعة.

6-2 الأعمال المؤكدة والمنشورات: يجوز للجامعة إشراك أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين في كتابة المنشورات أو الأعمال باعتبار ذلك جزءاً من واجباتهم المهنية. وسيُعاد تقييم عبء العمل الأكاديمي التابع للمبتكر لضمان توافر الوقت لمثل هذه المهام، أو لمكافأتهم على جهودهم المبذولة.



ستمتلك الجامعة جميع هذه المواد ومن الممكن تقديم التراخيص والتعيينات ذات الصلة عند الطلب، وذلك ما لم توافق اللجنة الدائمة للملكية الفكرية على خلاف ذلك مسبقًا.

3-6 إشعار حقوق النشر: يجب على جميع الأعمال المنشورة التي تملكها الجامعة أن يرد فيها إشعار بحقوق النشر يتم وضعه وإدراجه وفقًا لقانون حقوق التأليف والنشر التابع للمملكة العربية السعودية. ويتعين على المواد التي تملكها الجامعة أن تضم الإشعار: جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل © (سنة النشر). ولا يجوز ادراج أي قسم آخر أو مركز أبحاث أو وحدة جامعة أخرى في إشعار حقوق النشر.

7. السرية

1-7 يجب الحفاظ على سرية المعلومات بالقدر اللازم لتسيير الأعمال بفعالية وسلاسة. ويتعين الإفصاح عن المعلومات السرية للطرف الثالث فقط بموجب اتفاقية عدم إفصاح. توقع من الأطراف ذات العلاقة ويتوجب على مجتمع الجامعة الالتزام بالإجراءات التالية عند التعامل مع معلومات سرية.

2-7 التعامل مع الأبحاث الجارية ونتائج الأبحاث غير المنشورة ومعلومات الملكية المتلقاة من طرف ثالث بحذر، مع إيلاء الاعتبار اللازم لإمكانية تسجيل براءة الاختراع.

3-7 لا يجوز الإفصاح عن المعلومات التي تتلقاها الجامعة من طرف ثالث بموجب اتفاقية السرية إلا داخل الجامعة للأشخاص الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات.

4-7 عند استشعار وجود اعتداء على حقوق الملكية الفكرية للجامعة فيحظر حينئذٍ نشر أي نتائج للأبحاث التي قد تؤدي إلى فقدان الملكية الفكرية ما لم يصدر رئيس لجنة الملكية الفكرية (أو من يفوضه) صراحةً إذنًا خطيًا بذلك (حسبما ورد في القسم 6).



8. الإفصاح عن الملكية الفكرية

يتوجب على المبتكر المحتمل (المبتكرين المحتملين):

8-1 الإفصاح عن جميع حقوق الملكية الفكرية التي يملكها (يملكونها) أفراد مجتمع الجامعة إلى مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية والذي يقوم بدوره بإرسال نموذج سري للإفصاح مرفقاً به كل الوثائق اللازمة عن الملكية الفكرية وأشعار اللجنة الدائمة للملكية الفكرية بذلك.

8-2 الإفصاح عن جميع حقوق الملكية الفكرية التي يعتقد أنها قد تكون قابلة للاستغلال بمجرد علمهم بها.

8-3 عندما يكون لدى المبتكر (المبتكرين) ملكية فكرية ويعتقد أنها قابلة للاستغلال، فيتعين عليه (عليهم):

8-3-1 إبلاغ مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية بوجودها قبل الإفصاح عن أي اختراع لطرف ثالث.

8-3-2 الامتناع عن الإفصاح العلني عن نتائج الأبحاث قبل النظر في حماية الملكية الفكرية في أهلية الحماية من قبل مكتب براءة الاختراع. وفي حال رغب المبتكر (المبتكرين) في النشر لدواعي مقبولة، يتعين على مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية ضمان النظر في حماية الملكية الفكرية على الفور، وفي حالة الرغبة في حماية براءة الاختراع، فيتعين المبادرة بتقديم طلب الحصول على براءة اختراع حتى يتمكن المبتكر من النشر دون تأخير غير مبرر.

8-3-3 استكمال نموذج الإفصاح عن الملكية الفكرية مرفقاً به جميع الوثائق اللازمة وتقديمه إلى مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية.

8-3-4 اتخاذ جميع الخطوات اللازمة في جميع الأوقات للحفاظ على سرية أية ملكية فكرية يمكن استغلالها وعدم القيام بأي أمر من شأنه المساس بحق طلب الحماية المسجلة.

8-3-5 في حالة عدم الإفصاح التام عن الملكية الفكرية، قد يُعاد إرسال النموذج



إلى المبتكر لطلب معلومات إضافية. سيكون تاريخ الإفصاح هو التاريخ الذي يتلقى فيه مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية الإفصاح الكامل والذي يتعين بدوره تسجيل جميع المعلومات ذات الصلة.

6-3-8 يتعين على المبتكر أن يساعد الجامعة في طلب الحصول على أية ملكية فكرية مسجلة ومتابعتها، وذلك بناءً على طلب الجامعة وعلى حسابها.

7-3-8 تحرير كافة الوثائق والقيام بجميع الإجراءات التي قد تكون ضرورية للحصول على الموافقة على منح مثل هذه الطلبات لحقوق الملكية الفكرية والحصول عليها.

8-3-8 الامتناع عن الإفصاح عن أية معلومات سرية متعلقة بالملكية الفكرية أو مناقشتها مع طرف ثالث، حتى يأذن بذلك رئيس لجنة الملكية الفكرية كتابةً، وإبرام اتفاقية عدم الإفصاح مع هذا الطرف الثالث.

9-3-8 يحصل المبتكر مبلغًا مقطوعًا نظير كل براءة اختراع يتم تسجيلها بنجاح.

10-3-8 ينظر إلى احتساب براءة الاختراع ضمن نقاط الترقية لعضو هيئة التدريس بناءً على سياسات المجلس العلمي.

9. معالجة نموذج الإفصاح عن الملكية الفكرية

9-1 ينبغي تقديم الإفصاحات عن الملكية الفكرية إلى مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية والذي يقوم بدوره بتقديمها إلى الجهات ذات العلاقة بتسجيل براءات الاختراع.

9-2 يتلقى مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية بالجامعة الطلبات من مقدم الطلب والأطراف المعنية الأخرى ويقوم بالتنسيق والتواصل معهم، وذلك فيما يتعلق بالإفصاح عن الملكية الفكرية وحمايتها وتقييم إمكانيات تحقيق أرباح من تسويقها.

9-3 يراجع مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية إفصاحات الملكية الفكرية وجميع المعلومات التفصيلية الخاصة بالاختراع، ويوصي مكتب براءة الاختراع بما إذا



كان ينبغي على الجامعة أن تسعى لحماية الملكية الفكرية المُفصح عنها عن طريق منح براءات الاختراع أو غيرها من الوسائل.

9-4 إذا قررت الجامعة بناءً على توصية اللجنة الدائمة للملكية الفكرية عدم حماية الملكية الفكرية المفصح عنها، يجب إبلاغ المبتكر (المبتكرين) بالقرار كتابةً في غضون 30 يوماً، وفقاً لتقدير الجامعة وحددها، وسيبقى حقوق الملكية الفكرية مقتصرة على الجامعة ما لم تتنازل عنها وفقاً للمادة 2-5 من هذه السياسة.

9-5 يتولى مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية تسيير وإدارة تسويق الملكية الفكرية المفصح عنها. كما يتعين على المخترعين تقديم دعم معقول للأنشطة التسويق.

10. معاملات الملكية الفكرية وإيراداتها

10-1 يتولى رئيس لجنة الملكية الفكرية مسؤولية حماية الملكية الفكرية الخاصة بالجامعة وإدارتها وتسويقها، بدعم في المختصين من الجامعة و/أو خارجها بما يحقق نتائج مجدية. وتبدأ الجامعة عملية الحصول على الحماية القانونية، وتمضي في بذل العناية الواجبة لحماية الاختراعات وتسويقها.

10-2 يمثل رئيس اللجنة الدائمة للملكية الفكرية (أو من يفوضه) في المفاوضات المتعلقة بالملكية الفكرية وهو مسؤول عن حماية مصالح الجامعة في هذه المعاملات.

10-3 تبرم اتفاقيات الملكية الفكرية بناءً على توصية اللجنة الدائمة للملكية الفكرية، ويراجعها المستشار المختص والمستشار القانوني للجامعة.

10-4 فيما يتعلق باتفاقيات الملكية الفكرية، فإنه لا يجوز لأي شخص سوى رئيس الجامعة أو وكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال أن يتمتع بصلاحيّة تمثيل الجامعة أو استخدام اسم الجامعة أو شعارها فيما يتعلق بالملكية الفكرية دون الحصول على موافق خطية مسبقة.

10-5 يخضع نطاق حماية الملكية الفكرية لتقدير الجامعة وحددها، إلا أنه من



الممكن للتوصيات أن تُطلب من المبتكر (المبتكرين)، ومن اللجنة الدائمة للملكية الفكرية.

يتعين على المبتكرين تقديم الدعم اللازم للجامعة لضمان حماية الملكية الفكرية. وتكافئ الجامعة المبتكر على جهوده المبذولة على النحو الذي تقرره اللجنة الدائمة للملكية الفكرية.

11. التسويق للملكية الفكرية

1-11 يتعين على مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية والمبتكر (المبتكرين) وضع استراتيجية تسويق مناسبة بصورة مشتركة. وتحدد الاستراتيجية مهام كل طرف معني في عملية التسويق وتحدد المواعيد النهائية للإجراءات المحددة.

2-11 يعتبر مكتب براءة الاختراع ونقل التقنية مسؤولاً عن تنفيذ خطة التسويق، ويتعين عليه تقديم مقترحات محددة.

3-11 يجوز لوكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال اتخاذ القرارات التجارية، مثل تلك المتعلقة بشروط اتفاقية التعيين/ الترخيص أو إنشاء شركة منفصلة، حسب كل حالة على حدة.

4-11 يتعين الإفصاح عن الوصف الكامل الخاص بالملكية الفكرية لأطراف ثالثة خلال فترة التقييم والتسويق، وذلك باتباع كافة شروط السرية المدرجة في القسم 7.

12. تقاسم الإيرادات

تهدف السياسة الماثلة إلى تشجيع مشاركة المبتكرين في نقل التقنية وتسويق الملكية الفكرية. وتقدم الحوافز إلى المبتكرين عن طريق تقاسم أي إيرادات ناتجة عن تسويق الملكية الفكرية معهم. ويعتمد تقاسم الإيرادات على الطرف الذي حصل على فرصة التسويق. كما يحصل المبتكر على جزء من صافي الإيرادات وفقاً لما يلي:

1-12 في حال خلقت عائدات حقوق الملكية الناجمة عن بدء استغلالها من قبل



الجامعة و/أو المبتكر عقب بذل جهود التسويق فرصة تجارية، فإن العائدات توزع على ان يحصل المبتكر نسبة لا تقل عن 25% من صافي الإيرادات، وللجنة الدائمة للملكية الفكرية التوصية بتعديل هذه النسبة حسب الفرص الاستثمارية والجهود المبذولة من الأطراف ذوي العلاقة.

12-2 تحسب إيرادات المبتكرين على أساس تراكمي، ويتعين على الجامعة أن تتعامل مع المبتكرين (إذا كانوا متعددين) على أنهم مجموعة واحدة. يتحمل المبتكرون فيما بينهم مسؤولية تقسيم حصتهم من صافي الإيرادات الواردة في هذا القسم.

12-3 في حال تم إنشاء شركة منفصلة، فإنه يتوجب إبرام اتفاق بين الجامعة والمبتكر (المبتكرين) فيما يتعلق بنصيبهم في الأسهم. تحدد شروط الاتفاقية حسب كل حالة على حدة، وعقب المساهمة المباشرة أو غير المباشرة للمبتكر (المبتكرين) أو الجامعة أو أي طرف ثالث في استغلال الملكية الفكرية. تتخذ اللجنة الدائمة للملكية الفكرية القرار المتعلق بإنشاء الشركة المنفصلة ويوافق عليها رئيس الجامعة أو من ينيبه.

12-4 تقرر هذه السياسة بأن الجامعة قد تشارك في أنواع مختلفة من الشراكات وترتيبات التمويل المختلفة ومختلف أنواع اتفاقيات التعاون. لذلك، من الممكن لوكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال أن يتفاوض بشأن إبرام اتفاقيات تقاسم الإيرادات والموافقة عليها حسب كل حالة على حدة، باستخدام نموذج تقاسم الإيرادات الأساسي لهذه السياسة ليكون بمثابة دليل.

12-5 في حال كان الاختراع مشترك بين الجامعة وجهات أخرى، يتم الاتفاق بين جميع الأطراف من خلال اتفاقية تعدها الإدارة القانونية بالجامعة لهذا الغرض.

13. شروط الدفع

13-1 تخضع المبالغ المدفوعة إلى المبتكر لجميع القوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية والاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الأخرى.

13-2 تسدد المبالغ في العادة مرة واحدة سنوياً في نهاية الدورة الميزانية. ولا تعتبر هذه المدفوعات جزء من راتب الفرد.



13-3 يكون الشخص المتلقي لهذه المبالغ هو المسؤول الوحيد عن الالتزام بجميع قوانين الضرائب وأي التزام بموجب هذه القوانين.

13-4 في حالة تقاعد المدفوع له، يجب أن تستمر المدفوعات على النحو المحدد في هذه السياسة.

13-5 تتوقف المدفوعات المقدمة إلى المستفيد المتقاعد أو المنتهي عقده في السنة المالية التالية بعد قبول العمل بدوام كامل خارج الجامعة.

13-6 في حالة وفاة المستفيد، تستمر هذه المدفوعات في تركة المستفيد، بالقدر المسموح به بموجب قوانين المملكة العربية السعودية.

14 النزاعات والطعون

14-1 إذا كان لدى المبتكر اعتراض على ملكية الجامعة للملكية الفكرية أو على التفسيرات الأخرى لهذه السياسة، فيجوز له تقديم طعناً مكتوباً إلى رئيس لجنة الملكية الفكرية، مشفوعاً بالمعلومات والوثائق التي تساعد على حل المشكلة حلاً عادلاً.

14-2 تحال جميع الوثائق المقدمة من رئيس اللجنة إلى اللجنة الدائمة للملكية الفكرية.

14-3 تعيين اللجنة الدائمة للملكية الفكرية لجنة للنظر في أمر الشكوى في غضون شهر بعد استلام الطعن، ويحال لها جميع الوثائق المقدمة إلى رئيس اللجنة الدائمة للملكية الفكرية. وللجنة الاستعانة بمستشارين خارجيين و/أو حكام تحقيقاً للعدل والإنصاف.

14-4 يجب على لجنة النظر أن تجتمع في غضون 30 يوماً تقويمياً (باستثناء أيام الفصل الدراسي الصيفي) بعد تلقي الطعن للنظر في جميع المواد المقدمة وتقديم التوصيات رئيس اللجنة الدائمة للملكية الفكرية.

14-5 تتخذ اللجنة الدائمة للملكية الفكرية القرار النهائي في هذا المسألة، وينبغي إبلاغ قرار اللجنة الدائمة للملكية الفكرية كتابة إلى مقدم الدعم في



موعد أقصاه 60 يوما تقويميا (باستثناء أيام الفصل الدراسي الصيفي) بعد تقديم الطعن.

15. الاستثناءات والتعديلات

1-15 الاستثناءات: بالنسبة للحالات الفردية، يجوز لوكيل الجامعة للابتكار وريادة الأعمال، وبموافقة رئيس الجامعة، وضع استثناءات لهذه السياسة، إذا كان ذلك منصفاً وعادلاً لمجتمع جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل أو إذا كان ذا أهمية استراتيجية للجامعة. ويبلغ مجلس الجامعة بهذه الاستثناءات.

2-15 التعديلات: يمكن تعديل هذه السياسة بناء على توصيات اللجنة الدائمة للملكية الفكرية وبموافقة مجلس الجامعة.



